اقتصاد الظل ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بدول إفريقيا جنوب الصحراء

د. جيهان عبد السلام عباس

مدرس الاقتصاد- كلية الدراسات الإفريقية
العليا – جامعة القاهرة

يُعبّر مصطلح «اقتصاد الظل» (أو القطاع غير الرسمي / الاقتصاد الموازي) عن الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والتجارية غير المسجلة رسمياً، والتي تتم بعيداً عن معرفة واطلاع الحكومة على حجم تلك الأنشطة وإنتاجيتها؛ من أجل تفادي دفع الضرائب، مثلاً، أو دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، أو الالتفاف حول معايير أو متطلبات معيّنة.

كمـــا يُعتبر هذا القطاع غير محمـــي بالقانون إلى حدٍّ كبير، وقد تســـتحضر كلمة «غير رســـمية» صوراً لنشـــاط الســـوق الســـوداء غير المشـــروع، أو الممارسات الضارة- الجانب الأكثـــر قتامة من الطابع غير الرســـمي، ولكن في هذه الدراســـة نتعرض إلى الجانب الاقتصادي المشروع في اقتصاد الظل بعيداً عن تلك الأنشطة المُجرّمة قانوناً[1].

وقد برزت أهمية الاقتصاد غير الرســـمي بشكلٍ كبير في أعقاب تطـــور آثار جائحة كورونا COVID-١٩، حيث اتجهت الحكومات الإفريقية بتفاؤلٍ حذر نحو عصر التعافي وإعادة البناء الاقتصادي بشـــكلٍ أفضـــل، وفي الواقع؛ أدت التحديـــات الهائلة ونقاط الضعف الأساســـية وأوجه عدم المساواة، التي كشفها الوباء، إلى ضرورة اتخاذ قرارات نحو التعافي الأكثر شمولاً ومرونةً واستدامة.

ومن أبرز القرارات السياســـية التي تواجه الحكومات الإفريقيـــة عقـــب الجائحـــة، والتي تم وضعهـــا في مركز الصدارة، هو دور الاقتصاد غير الرســـمي في هذا التعافي، ففي الماضي كانت السياســـات في إفريقيا تميل إلى إهمال الاقتصادات غير الرســـمية، أو حتـــى النظر إليها على أنها تهديد محتمل للاقتصادات الرســـمية؛ ومن ثَمّ فهي تحتاج إلى الإزالـــة والرقابة بدلاً من الدعم والاســـتثمار من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي الشامل.

ولكـــن بمرور الوقت؛ بدأ وضع السياســـة البديلة التى تميل نحو رعاية واحتواء هذا القطاع المهم، خاصةً في ظل تدنّي الأجور للعاملين به، الإيرادات غير المنتظمة، وظروف العمل الســـيئة؛ وحاجتهم إلى سياسات الرعاية الاجتماعية، ومن هنا بدأ الحديث عن كيفية ربطه بشـــكلٍ وثيق بالعوامل المؤثرة في تنمية الاقتصاد الرســـمي، حيث لفتت الجائحة الانتبـــاه أيضاً إلى مرونة الاقتصاد غير الرســـمي وطاقاته الإبداعيـــة، ليس فقط للتكيّـــف مع التغييـــر، ولكن أيضاً كمحرك غير مســـتغَل للابتكار والنمو؛ يستحق الدعم نحو التحولات الهيكلية الشـــاملة، والســـير به نحـــو الإجراءات الشكلية الصحيحة.

وفي الســـنوات الأخيرة؛ شـــهدت العديـــد من البلدان الإفريقية انتعاشـــاً في النمو الاقتصادي، لكن هذا لم يُنتج بالضرورة وظائف لائقـــة، بل ظلت معدلات البطالة مرتفعة بين الشـــباب الأفارقة البالغين، ولم يُولَ ســـوى القليل من الاهتمام لدور القطاع غير الرســـمي في تعزيز النمو وخلق فرص العمل، بينما في الواقع؛ يساهم القطاع غير الرسمي بحوالي ٥٥٪ من الناتج المحلـــي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء، ويشـــغل نحو ٨٠٪ من القوة العاملة، حيث يعمل تســـعة من كل ١٠ عمال في المناطـــق الريفية والحضرية بإفريقيا، ومعظم العاملين به من النساء والشباب. ومن هنا؛ برزت أهمية القطاع غير الرســـمي في معظم الاقتصادات الإفريقية؛ من حيث الفرص التي يوفرها للفئات الســـكانية الأكثر ضعفاً، ومساهمته في الناتج المحلي بشكلٍ ملحوظ.

ولكن علـــى الرغم من أن اقتصاد الظـــل يمثل فرصة للمســـاهمة في عمليـــة التنمية الاقتصادية بـــدول إفريقيا جنـــوب الصحراء فإنه ينتابه العديد من المشـــكلات أيضاً، أهمها أن معظم العمال غير الرسميين يفتقرون إلى الدخل المضمـــون، ومزايا التوظيف، والحماية الاجتماعية، ويقعون في التهرب الضريبي،... إلخ.

ومـن هـذا المنطلـق؛ تهدف هذه الدراســـة إلى عرض وتحليـــل دور اقتصـــاد الظـــل، أو ما يُســـمّى القطاع غير الرسمي، في عملية التنمية الاقتصادية بدول إفريقيا جنوب الصحـــراء، كما تتناول الدراســـة أهم ملامـــح هذا القطاع وخصائصه، وطبيعة المشكلات التى يواجهها، هذا بالإضافة إلى الســـبل المقترحة لتعزيز دور هـــذا القطاع الاقتصادي العريض، وطرق دمجه ضمن أنشطة القطاع الرسمي.

ومن هنا؛ تتطرق الدراسة إلى تحليل النقاط التالية:

١- مفهوم اقتصاد الظل Shadow Economy.

٢- ملامـــح اقتصـــاد الظل ودوره فـــي تحقيق التنمية الاقتصادية بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

٣- خصائص ومشـــكلات اقتصاد الظـــل في إفريقيا جنوب الصحراء.

٤- العوامل التي تفسر انتشار اقتصاد الظل في إفريقيا جنوب الصحراء.

(١) Steve Daniels, «Africa's informal economy can boost innovation», 13/01/11, available at: https://www.scidev.net/global/opinions/africa-s-informal-economy-can-boost-innovation-1/?gclid=EAIaIQobChMI5L-03OeB_gIV7Ixo-CR25ewT-EAAYAyAAEgLoOvD_BwE

٥- تأثيـــر كورونا على اقتصاد الظل في إفريقيا جنوب الصحراء.

٦- سبل تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع غير الرسمي في إفريقيا.

أولا: مفهوم اقتصاد الظل:

يفتقـــر مفهوم اقتصاد الظل Shadow Economy، أو الاقتصاد غير الرســـمي Informal Economy، إلى تعريـــف واحد مقبول على نطاق واســـع؛ وذلـــك نظراً لأن الأنشـــطة غير الرســـمية تُظهر تنوعاً هائلاً، فهناك أعمال غير رســـمية وغير مشـــروعة مثـــل الأنشـــطة الإجرامية والتهريبية، وهناك أنشـــطة اقتصادية أخرى مخفية، ولكن ليست إجرامية على الإطلاق. وبعض التعريفات استندت إلى معيار عدد العاملين بذلك القطاع، في حين أن هذا يمكن أن يكون مضللاً في كثير من الأحيان.

ومـــن هنا؛ تقر منظمـــة العمل الدوليـــة عدم تجانس القطاع غير الرســـمي، وأن تعريفه يقوم على أُسس متعددة (مثل تســـجيل عقود العمل، والحماية والضمان الاجتماعي، وخصائص صاحب العمل والعمالة)، وأنه يشـــمل أي نشاط اقتصادي يتم بمعزل عن الإجراءات الرسمية والقانونية التي تحددها الدولة[١].

وقد مرّ نحو أكثر مـــن ثلاثة عقود على إطلاق منظمة العمـــل الدولية مفهـــوم «القطاع غير الرســـمي أو اقتصاد الظل»، حيث بدأ العمل الرائد لمنظمة العمل الدولية بشأن السمة غير المنظمة للأنشـــطة الاقتصادية في إفريقيا مع بعثة التوظيف الكينية متعددة التخصصات في عام ١٩٧٢م. وكانت هذه أول مرّة علـــى الإطلاق لتحديد وحصر تقريبي للقطاع غير الرســـمي[٢]، ليشـــير القطاع غير الرسمي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوســـطة الحجم المملوكة للقطاع الخاص وغير المسجلة رسمياً للقيام بأنشطة تجارية[٣].

ويتألف الاقتصاد غير الرســـمي من الأنشطة التي تتم في المنزل أو في مؤسســـة من قِبَل المالك وحده أو من قِبَل المالـــك وعدد محدود من الموظفين. ويتبع هذا الوصف أن القطاع غير الرسمي يجب أن يكون موجّهاً نحو السوق، وهذا لا يشـــمل الإنتاج المخصص فقط للاســـتهلاك المنزلي أو للاستخدام الشخصي.

ويتكون القطاع غير الرســـمي من جميع الأنشطة التي تعمل خارج النظام القانوني والضريبي الرســـمي، مما ينتج عنه نقـــص في المعلومات الإحصائيـــة الموثوقة عن حجم إنتاجها، وعدد العاملين بها، ويُعدّ هذا القطاع غير متجانس مع اختلاف كلٍّ من الأنشطة المعيشية والقطاعات المربحة مما يمنحه بُعداً مزدوجاً.

وتجدر الاشـــارة هنا إلى أن ظهـــور اقتصاد الظل في دول إفريقيا جنوب الصحراء بدأ منذ عشـــرات الســـنين، وهو في تزايد مستمر بســـبب العلاقة الطردية بين الركود الاقتصادي وأنشطة اقتصاد الظل، التي تحتم على العاطلين كسب قُوتهم بطرق غير رســـمية، كذلك زيادة الأدوات التي تساعد الناس في كسب قُوتهم بشكل غير رسمي، مثل أدوات الاقتصاد التشـــاركي، التي سهلت للناس عرض خدماتهم أو ســـلعهم عن طريق المنصات والتطبيقات بعيداً عن مراقبة الحكومة.

ثانيا: ملامح اقتصاد الظل ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بدول إفريقيا جنوب الصحراء:

يُعدّ اقتصاد الظل (أو القطاع غير الرسمي) قوة رئيسية في الاقتصادات الإفريقية، حيث يضمّ غالبية الناتج المحلي الإجمالـــي والعمالة، حيث يُعدّ اقتصاد الظل أو القطاع غير الرسمي في إفريقيا هو الأكبر عالمياً (مع ضرورة الأخذ في

(١) Nancy Benjamin, & Ahmadou aly Mbaye, Informality, growth, and development in Africa, WIDER Working Paper 2014/052, (Helsink: World Institute for Development Economics Research June 2015), PP.1-2.

(٢) International Labour Organization, The informal economy in Africa: Promoting transition to formality: Challenges and strategies, (Geneva: International Labour Organization, 01 January 2009), PP.1-2.

(٣) United Nations Development Programme, & African Development Bank, Informal Economy in Africa: Which Way Forward? Making Policy Responsive Inclusive and Sustainable, 11 May 2022, available at: https://www.undp.org/africa/events/informal-economy-africa-which-way-forward

الاعتبار صعوبة حصره بشكلٍ دقيق؛ ومن ثَمّ تكون البيانات معتمدة على تقديرات المسوح المختلفة).

ويمكن حصر مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية بإفريقيا جنوب الصحراء فيما يلي:

- المساهمة في الناتج المحلي والتشغيل:

في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ كان حوالي ٨٩٪ من إجمالي العمالة، في الفترة من (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٦م)، يعملون بالقطاع غير الرسمي، في حين أن حجم اقتصاد الظل يُقدّر بحوالي ٣٥,٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦م.

وتم تسجيل أكبر دور لهذا القطاع في دولٍ مثل: زيمبابوي وموريشيوس، حيث يمثل الاقتصاد غير الرسمي على التوالي ٦٧٪ و١٩,٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً. كذلك ناميبيا، وجنوب إفريقيا وبوتسوانا[١]. وفي كينيا على سبيل المثال؛ يشير أحدث مسح للمؤسسات الصغيرة، نشره المكتب الوطني للإحصاء في عام ٢٠١٨م، إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع العمالة غير الزراعية تعمل في الاقتصاد غير الرسمي[٢]. وفي جنوب إفريقيا تبين أن ٤,٥ ملايين شخص يعملون في وظائف غير رسمية. وقدرت إحصائيات جنوب إفريقيا مساهمة القطاع غير الرسمي بنسبة ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرتبط هذا العمل بالاقتصاد الرسمي في طرقٍ لا تُعد ولا تُحصى، مثل عمليات الشراء والتوريد[٣]. وفي غرب إفريقيا يمثل القطاع غير الرسمي حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي، وأكثر من ٨٠٪ من العمالة، ويخلق نحو ٩٠٪ من الوظائف الجديدة[٤].

ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية؛ يستحوذ القطاع غير الرسمي على ما يقرب من ٩٠٪ من الاقتصاد في إفريقيا جنوب الصحراء، وحوالي الثلثين في شمال إفريقيا (على الرغم من وجود تباين كبير في حجمه عبر الدول). ونحو ٨٤٪ من النساء العاملات يعملن في القطاع غير الرسمي بدول إفريقيا جنوب الصحراء. وتُقدِّر الأبحاث الدولية السابقة أن القطاع يوفر نحو ٩٠٪ من جميع الوظائف الجديدة، و٧٠٪ من جميع الوظائف في جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[٥]. كما تشير تقديرات المسوح التي تمّت بالقارة الإفريقية إلى أن تقديرات الاقتصاد غير الرسمي تمثل في المتوسط ما بين ٥٠-٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٦٠-٨٠٪ من العمالة[٦].

كما تشير تقديرات أخرى إلى أن ما يقرب من ٨٣٪ من العمالة في إفريقيا بشكلٍ عام، و٨٥٪ في إفريقيا جنوب الصحراء بشكلٍ خاص، يعملون بالقطاع غير الرسمي، ويستوعب هذا القطاع العديد من الشباب الباحثين عن عمل في القارة، أي أنه يمثل المصدر الرئيسي للعمالة والعمود الفقري للنشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية والريفية بإفريقيا[٧].

وفي مسوح أخرى لعام ٢٠١٩م، أجرتها المؤسسات الإقليمية المختلفة، يساهم القطاع غير الرسمي بحوالي ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء

---

(١) Hilaire Nkengfack, et.al , "How Does the Shadow Economy Affect Environmental Quality in Sub-Saharan Africa? Evidence from Heterogeneous Panel Estimations", Journal of the Knowledge Economy, 2021, PP.1636-1637, available at: https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-020-00685-7

(٢) Steve Daniels, Op.cit.

(٣) Laura Alfers, et.al , Informal Economy/ Sector, Stream 3, Policy Brief 11 (Johannesburg: Institute for Economic Justice □ August 2018), P.2.3 PCY BRIEF

(٤) Ahmadou Aly Mbaye, "The Importance of the Informal Sector In West Africa", World Economic Forum, Mar 6, 2015, available at: https://www.weforum.org/agenda/2015/03/the-importance-of-the-informal-sector-in-west-africa

(٥) Daouda Sembene, & Hannah Brown, "Financing Opportunities and Challenges For Africas Informal Sector", Center For Global Development, OCTOBER 26, 2021, available at: https://www.cgdev.org/blog/financing-opportunities-and-challenges-africas-informal-sector

(٦) Nancy Benjamin, & Ahmadou Aly Mbaye, Op.cit, P.3.

(٧) United Nations Development Programme, & African Development Bank, Op.cit.

و٨٠٪ مـــن القوة العاملة. ويعمل تســـعة مـــن كل ١٠ عمال في المناطـــق الريفية والحضرية في وظائف غير رســـمية بإفريقيا، ومعظم الموظفين من النســـاء والشباب، وبخاصة الفئات الأضعف والأفقر[١].

وتشير الإحصاءات التي أعلنها المركز الاقتصادي العالمي للإحصـــاءات The Global Economy، والمقدرة لنســـبة مســـاهمة الاقتصاد غير الرســـمي (اقتصاد الظل) في الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥م)، إلى أنها كانت في المتوسط نحو ٩,٣٥٪، وكانت أعلى قيمة في زيمبابـــوي (٦٧٪)، بينما أقلها كان في موريشـــيوس (١٩,٢٣٪)، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١)[٢].

شكل رقم (١): أعلى دول إفريقيا جنوب الصحراء من حيث وجود اقتصاد الظل ونسبة استحواذه على الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥م):

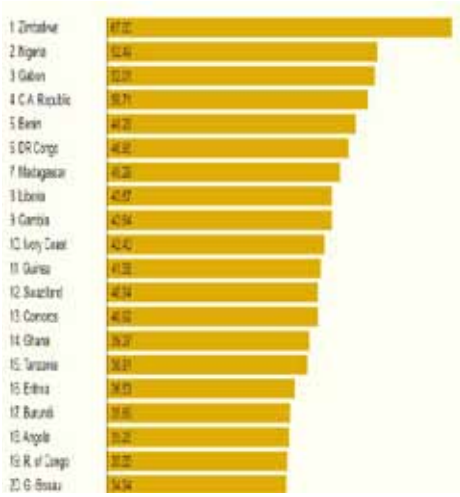

Source: The Global Economy, Shadow economy- Country rankings, available at: https://www.theglobaleconomy.com/ /rankings/shadow_economy/Sub-Sahara-Africa

ويوضح الشـــكل رقم (٢) حجم الاقتصاد غير الرسمي كنســـبة مئوية من الناتج المحلـــي الإجمالي وفقاً لتقديرات مســـوح لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩م، والتي بلغت لـــدول إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، حيث تأتي مساهمة القطاع بنسبة أكبر من الناتج في دول غرب إفريقيا تصل إلى (٤٨٪)، يليها دول شـــرق إفريقيا (٣٩٪)، ويُقدّر أن القطاع غير الرســـمي في إفريقيا جنوب الصحراء يمثل حوالي ثلاثة أرباع العمالة غير الزراعية، ويمثل هذا القطـــاع ٧٢٪ من العمالة في إفريقيا جنوب الصحراء، و٧٨٪ إذا تم استبعاد جنوب إفريقيا.

كما تشير الإحصاءات الواردة إلى أن ٩٣٪ من الوظائف الجديدة التي تم إنشـــاؤها في إفريقيا خلال التســـعينيات وحتـــى الوقت الراهن كانت في القطاع غير الرســـمي، مما يعكس تأثير العولمة والإصلاحـــات الاقتصادية والضغوط التنافسية على سوق العمل[٣].

شكل رقم (٢): نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي للأقاليم الإفريقية المختلفة لعام ٢٠١٩م:

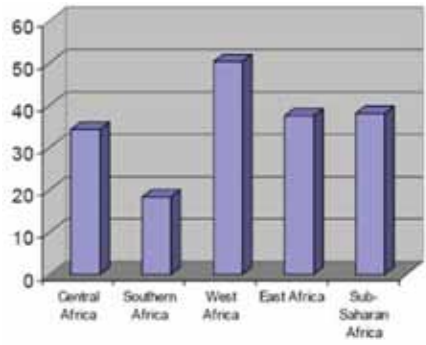

Source: Nancy Benjamin & Ahmadou aly Mbaye, Informality, growth, and development in Africa, WIDER Working Paper 052, (Helsink: World Institute for Development Economics .Research, June 2019), P.3

ويشـــمل القطـــاع غير الرســـمي فـــي إفريقيا جنوب الصحراء مجموعة واسعة ومتنوعة من المهن التي تعمل في

(١) African Development Bank, Recognizing Afri-ca's Informal Sector, 27-Mar-2013, available at: https://blogs.afdb.org/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/recognizing-africas-informal-sector-11645

(٢) The Global Economy, Shadow economy- Country rankings, available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/shadow_economy/Sub-Sahara-Africa/

(٣) Dr.Sher Verick, The Impact of Globalization on the Informal Sector in Africa, 2006, p.5, available at: https://conference.iza.org/conference_files/worldb2006/verick_s872.pdf

أنشـــطة اقتصادية متنوعة (التجارة، والحرف، والخدمات، والزراعة، والثـــروة الحيوانية)، كما تهيمن الشـــركات غير الرســـمية على القطاعات الأســـرع نمـــواً، ففي اقتصادات غرب إفريقيـــا تظهر في: تجارة البيـــع بالجملة والتجزئة، النقـــل، المطاعم، النجارة، البناء، العقـــارات.. إلخ، وكذلك المشروعات المنزلية[١].

- التشغيل للفئات الأكثر ضعفاً:

يُعدّ الاقتصاد غير الرســـمي شـــائعاً بشكلٍ خاص بين الشـــباب (٩٥,٨٪ في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً)، والنساء (٩٢,١٪)، وهو عامل مســـاهم بشكلٍ كبير في التخفيف من حـــدة الفقر بدول القارة. ففي إفريقيـــا؛ تعمل حوالي ٩٠٪ من النســـاء في وظائف غير رســـمية، وعلى سبيل المثال؛ تشكل النســـاء أكثر من ٨٠٪ من أصل ١,٣ مليون تاجر في الســـوق وباعة متجولين في المناطـــق الحضرية بدولة مثل غانـــا. كما أن ٧٥٪ أو أكثر مـــن ٨٧٠ ألف عامل من المنزل هم من النســـاء. وثلاثة أرباع العاملين في المنازل الخاصة في المناطـــق الحضرية الكبرى الثمانية بجنوب إفريقيا من النساء[٢].

كما يُعدّ القطاع غير الرسمي الملاذ الرئيسي للعاطلين عن العمل فـــي المناطق الحضريـــة، والمهاجرين الريفيين الوافدين حديثاً والأكثر حرماناً من ســـكان المدن في العثور على وظائف في القطاع الرسمي[٣].

وتشـــير التقديرات إلى أن ما يصل إلى تســـعة من كل عشرة عمال في المناطق الريفية والحضرية يعملون بوظائف غير رسمية، وهذا ينطبق بشكلٍ خاص على النساء والشباب الذيـــن ليس لديهم خيار آخر غير الاقتصاد غير الرســـمي لبقائهم ومعيشـــتهم. كما أن انتشـــار العمالة غير الرسمية موجود بشكلٍ عام في البلدان منخفضة الدخل[٤].

ومن المتوقع؛ أن يســـتمر الدور المحوري للقطاع غير الرســـمي في المســـتقبل المنظور في ضوء النمو السكاني في إفريقيا، حيث ســـيزداد حجم الســـكان في سن العمل فـــي المنطقة بمقدار ٢٢٤,٠ مليـــون بحلول عام ٢٠٣٠م، و ٧٣٠,٤ مليون بحلول عام ٢٠٥٠م. وسيخلق هذا فرصاً للنمو الاقتصادي، حيث إن القطاع الرسمي لا يخلق وظائف كافية لاســـتيعاب جميع العاملين الجدد والمهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية[٥].

- الترابط مع القطاع الرسمي:

على الرغم من أن الاقتصاد غير الرســـمي يبدو وكأنه يتمتع بقـــدرٍ كبير من الاســـتقلالية؛ فإنه يرتبـــط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الرســـمي، على سبيل المثال: توفر نفايات المصانـــع المواد التي يعمـــل بها عدد كبير مـــن العاملين بالقطاع غير الرســـمي، ويتم التعاقد من الباطن مع اللجان الأكثر موثوقية من المؤسســـات الرســـمية للحصول عليها. كما يسمح للشـــركات الصغيرة بإجراء المدفوعات بسهولة وأمان أكثر باســـتخدام تقنيات القطاع الرسمي- منها على ســـبيل المثال: استخدام خاصية M-PESA، التي أطلقتها شركة Safaricom للاتصالات في كينيا- لدى مجموعات كبيرة من العاملين بالقطاع غير الرســـمي، لاستخدامها في التحويلات والمدفوعات المالية[٦].

- الحد من الفقر:

يتضح وجود علاقة معنوية بين القطاع غير الرســـمي

---

(١) Nancy Benjamin, & Ahmadou aly Mbaye, Op.cit, PP.3-4.

(٢) Mary Njeri Kinyanjui, «The State of the Informal Economy in Africa During the COVID-19 Pandemic», (Washington, D.C: The Georgetown Journal of International Affairs (GJIA), May 11, 2022), available at: https://gjia.georgetown.edu/2022/05/11/the-state-of-the-informal-economy-in-africa-during-the-covid-19-pandemic/

(٣) Nancy Benjamin, & Ahmadou aly Mbaye, Op.cit, P.6.

(٤) International Labour Organization, Op.cit, PP.5-6.

(٥) Melis GUVEN, & Raphaela Karlen, "Supporting Africa's urban informal sector: Coordinated policies with social protection at the core", World Bank Blogs, DECEMBER 03, 2020, available at: https://blogs.worldbank.org/africacan/supporting-africas-urban-informal-sector-coordinated-policies-social-protection-core

(٦) Steve Daniels, Op.cit.

والفقـــر، فهو يُعـــدّ المخرج البديل من فجـــوات الفقر في إفريقيا، وخلق مصادر دخل تُســـهم في تحســـين مســـتوى المعيشـــة. كما وُجد دليل على أن متوسط الدخل المكتسب فـــي القطاع غير الرســـمي أقل من الدخل المكتســـب في القطاع الرســـمي؛ إلا أنه قادر بشـــكلٍ ملحوظ على انتشال الســـكان من فجوات الفقر[١]، فعلى ســـبيل المثال: نشرت إحصائيات جنوب إفريقيا لعـــام (٢٠١٧م) أن ٨٨,٧٠٪ من ٦٢ مليون عاطل عن العمل في البلاد هم من يعيشـــون تحت خط الفقر[٢].

ثالثا: خصائص ومشكلات اقتصاد الظل في إفريقيا:

على الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم بشكلٍ كبيـــر في الاقتصـــادات الإفريقية؛ فإن بيئـــة الأعمال غير الرسمية معرضة لمخاطر عديدة، تتمثل فيما يأتي:

- ضعف المهارات:

معظم العاملين في الاقتصاد غير الرســـمي لا يمتلكون مهارات إدارية وتســـويقية تمكنهم من إدارة أعمالهم بكفاءة، في الوقت الذي فشـــلت فيه الحكومـــة بالمثل في تزويدهم بتطويـــر المهارات لزيـــادة ميزتهم التنافســـية. علاوةً على ذلك؛ تـــؤدي الملاحقات القانونية لأصحـــاب تلك الأعمال إلـــى تأثيرات معادية على تقدّم وتوســـيع الأعمال التجارية الصغيرة للاقتصاد غير الرسمي.

- الإنتاجية المنخفضة:

تتميز الأعمال غير الرســـمية عادةً بإنتاجية منخفضة، مما يؤدي إلى أربـــاح منخفضة وغير منتظمة، ويتفاقم هذا بســـبب نقص الوصول إلى الخدمات الأساســـية مثل الماء والكهرباء، والافتقار إلى مساحة مخصصة للعمل، والوصول إلى الأسواق عالية القيمة. وعادةً لا يتم تضمين الأعمال غير الرســـمية من الناحية المالية؛ ومن ثَمّ فهي غير قادرة على إجـــراء معاملات تجارية موثوقـــة، أو الوصول إلى الائتمان للاســـتثمارات المنتجة، أو الادخار بشـــكلٍ آمن للاستعداد لمخاطر غير متوقعة[٣].

- تراجع المستوى التعليمي:

يتمتع العمال في القطاع غير الرسمي بمستويات تعليم أقل مقارنةً بالقطاع الرســـمي، ممـــا يعكس أن ضعف رأس المال البشري يزيد من احتمالية المشاركة في القطاع غير الرسمي، فعلى سبيل المثال: هناك فرق صارخ في مستويات تعليم العمال بين القطاعين الرســـمي وغير الرســـمي في جنوب إفريقيا، فنســـبة من لم يكملوا تعليمهم الابتدائي من العاملين بالقطاع غير الرســـمي نحو ٣٧٪ مقابل ١٦٪ فقط بالقطاع الرسمي.

وترتبـــط ظاهرة عـــدم تطابـــق المهـــارات بالتعليم المنخفض، والتي تحدث عندما يفتقر الباحثون عن عمل إلى المهارات التي يطلبها أصحاب العمل، وتتجلى هذه المشكلة في أسواق العمل الحضرية في العديد من البلدان الإفريقية، حيـــث يبحث تاركو المدارس عن وظيفـــة في القطاع العام، ولا يمتلك هؤلاء الشـــباب المهارات المناسبة لأشكالٍ أخرى من التوظيف في القطاع الرســـمي في الصناعة أو الأنشطة الخدمية (عدم التطابق)؛ ومن ثَمّ ينتهي الأمر بهؤلاء الشباب إلى البطالة أو العمل في القطاع غير الرسمي.

- تدني الأجور:

نظراً لأن الأجور عادةً ما تكون أقل كثيراً في القطاع غير الرســـمي؛ فإن معدلات الفقر تكـــون أعلى فيما بعد بين العمال والأســـر الذين يعتمدون علـــى الأعمال غير الرسمية. وبحسب منظمة العمل الدولية؛ فإن الأجور في المتوســـط بدول إفريقيا جنوب الصحراء أقل بنسبة ٤٤٪ في القطاع غير الرســـمي، كما أن هناك فجوة في الأجور بين الجنسين.

- طول ساعات العمل وضعف الحماية الاجتماعية:

يعمل المشـــتغلون بالقطاع غير الرسمي عادةً لساعاتٍ

(١) Aissata Diallo, et.al, Op.cit, PP.1-2.

(٢) P.B. Mahlangu, Et.Al, "Framework For The Contributions And Constraints Of The Informal Economy On Domestic Economic Growth In South Africa", Journal Of Public Administration Finance And Law, Issue 24/2022, PP.166-167, Available At: https://www.jopafl.com/uploads/issue24/FRAMEWORK_FOR_THE_CONTRIBUTIONS_AND_CONSTRAINTS_OF_THE_INFORMAL_ECONOMY_ON_DOMESTIC_ECONOMIC_GROWTH_IN_SOUTH_AFRICA.pdf

(٣) Melis GUVEN, & Raphaela Karlen, Op.cit.

أطـــول في الأســـبوع، كما تشـــمل أوجه القصـــور الأخرى ندرة العمـــل اللائق، والتي تبرز بشـــكلٍ أكبر في الاقتصاد غير الرســـمي مقارنةً بالقطاع الرسمي، متمثلةً في ضعف إجراءات الصحة والســـلامة، وارتفاع مستوى انعدام الأمن الوظيفي، وعدم تمثيل العمال، وقلة فرص تعزيز المهارات، كما تُعدّ عمالة الأطفال مشـــكلة مســـتمرة في القطاع غير الرسمي الإفريقي. كذلك تفتقر العمالة غير الرسمية عموماً إلى تغطية الضمـــان الاجتماعي، والانتمـــاء إلى منظمات العمل، وعقـــود مكتوبة، وغالباً ما تتضمن ظروف عمل غير مستقرة، فضلاً عن كونها غير قانونية أو شبه قانونية.

وتجدر الاشـــارة إلى أن نســـبة كبيرة من العاملين في القطـــاع غير الرســـمي لا يدفعون ضرائب أو اشـــتراكات الضمـــان الاجتماعي، وهـــذا بدوره يجعلهـــم غير مؤهلين للحصول على مزايا الضمـــان الاجتماعي. وبناءً على ذلك، ومن أجل توســـيع نطـــاق الحماية الاجتماعيـــة، من المهم تطوير مؤسسات إضافية لعمال القطاع غير الرسمي، تكون قادرة على توزيع المزايا والحماية المشابهة لتلك الممنوحة للعاملـــين في القطاع الرســـمي، دون أن تكون بمثابة عامل مثبط للنشاط التجاري[١].

- ضعف التمويل:

يعاني العاملـــون باقتصاد الظل من وصولٍ محدود إلى التمويـــل ورؤوس الأمـــوال لزيادة إنتاجيتهـــم، حيث يواجه المقترضـــون من هذا القطاع تحديات كبيرة في التعامل مع القطاع المالي، ســـواء المصرفي أو غير المصرفي، بسبب افتقادهـــم للضمانـــات المطلوبة، مثل: عـــدم وجود عنوان رسمي للأعمال، الضمانات الضعيفة وغير الآمنة، واسترداد الأصـــول غير المؤكـــد، وتقلّب الدخـــول، والأداء الإنتاجي الهزيل، وعدم التماثل فيما يتعلق بالمعلومات. لهذا الســـبب تظل آليات تحمل المخاطر المتعلقة بهذا القطاع صعبة إلى حدٍّ كبير، فالشـــركات في القطاع غير الرســـمي مقيدة في قدرتهـــا على الحصول على الائتمان في القطاع الرســـمي. وفـــي مواجهة هذا القيد يلجأ الفقراء فـــي البلدان النامية عادةً إلى الأســـرة، أو على الأرجح إلى مقرضين محليين من الأشخاص للحصول على الائتمان الذي يفرض عادةً أسعار فائدة باهظة، مما يشل حركة المقترضين ويبقيهم في دائرة من الديون[٢].

- عدم الإسهام في الإيرادات الحكومية:

لا يُقـــدّم القطاع غير الرســـمي أي شـــيء تقريباً من الإيرادات الحكومية على هيئة ضرائب أو رســـوم جمركية، على الرغم مـــن أنها تمثل أكثر من نصـــف الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول الإفريقية، حيث اكتُشف أنه في ثلاث دول في غرب إفريقيا تســـاهم الشركات الرسمية الكبيـــرة بأكثر من ٩٥٪ مـــن الإيـــرادات الضريبية، بينما تســـاهم الشركات في القطاع غير الرســـمي بأقل من ٣٪، وهي مســـاهمات غير متناسبة تماماً مع حصة القطاع غير الرسمي البالغة ٥٠٪ أو أكثر من الناتج الإجمالي[٣].

كما أن إخفاقات رســـوم الجمارك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشـــاركة الكبيرة للقطاع غير الرســـمي في التجارة عبر الحدود، حتى إن كانت تلك التجارة في شـــكل تهريب. فعلى ســـبيل المثال: نجـــد في غرب إفريقيـــا أن التجارة البينية المسجلة صغيرة، لكن التجارة غير المسجلة منتشرة بشكلٍ كبير، حيث إن التجارة عبر الحـــدود ترتبط بتجارة الجملة والتجزئة المحلية، التي يهيمن عليها القطاع غير الرسمي.

رابعا: العوامل التي تفسر انتشار اقتصاد الظل في إفريقيا:

غالباً ما يرتبط الاقتصاد غير الرســـمي بزيادة الفقر وضعف ظروف العمل، فوفقاً لبنـــك التنمية الإفريقي؛ فإن البلدان المتوسطة الدخل لديها قطاعات غير رسمية أصغر، ولكن بها معدلات بطالة أعلى من البلدان الأفقر.

وإلى جانب الفقر والقضايا الاجتماعية؛ يرتبط انتشار الأنشـــطة غير الرســـمية ارتباطاً وثيقاً ببيئة تتميز بضعف فـــي ثلاثة مجالات مؤسســـية، وهي: الضرائـــب والتنظيم وحقوق الملكيـــة الخاصة. فقد تمنـــع الضرائب المرتفعة والعملية المالية المعقدة مشـــغلي القطاع غير الرسمي من إضفاء الطابع الرسمي على أنشطتهم. كما تُعتبر المتطلبات الطويلة للتسجيل، وكذلك متطلبات الترخيص، من الحواجز

(١) Dr.Sher Verick, Op.cit, PP.6-8.

(٢) Dr.Sher Verick, Op.cit, P.8.

(٣) Nancy Benjamin, & Ahmadou aly Mbaye, Op.cit, PP.4-5.

التي يواجهها القطاع غير الرسمي.

كما يُعدّ الافتقار إلى المهارات والتعليم والتدريب من العوائق التي تعترض القطاع الرسمي في إفريقيا. وتشمل العوامل الأخرى: الوصول المحدود إلى التكنولوجيا، وضعف البنية التحتية، خاصةً أنه لا يبدو أن القطاع غير الرسمي مدرج في جدول أعمال التنمية للبلدان الإفريقية أو شركائها متعددي الأطراف[١].

ويمكن إجمال تلك المشكلات فيما يلي:

- تعقد إجراءات تسجيل وممارسة الأعمال:

بالرجوع إلى قاعدة بيانات مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، ويشمل مؤشرات مختلفة مثل: مدى سهولة بدء عمل تجاري، وتوظيف العمال وفصلهم من العمل، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، ومتطلبات الترخيص، وإغلاق الأعمال التجارية، وجد أنه- على سبيل المثال لا الحصر- يتعين على المؤسسات الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إكمال ١١ إجراءً في المتوسط من أجل إنشاء شركة جديدة، وهي أعلى نسبة بين جميع المناطق، وتستغرق هذه العملية أكثر من ٦٣ يوماً في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي الأطول بين أي منطقة.

كما تمثل تكلفة بدء عمل تجاري في إفريقيا جنوب الصحراء ٢١٥,٣٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهو أعلى بثلاث مرات من المناطق الأكثر تكلفة في (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ومع ذلك؛ فإن هذا الرقم يخفي عدم التجانس في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتراوح النسبة المئوية في الواقع من ٨,٦٪ من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في جنوب إفريقيا، إلى ١٤٤٢,٥٪ في زيمبابوي.

وبشكلٍ عام؛ تُظهر هذه الأرقام أن تأسيس شركة في القطاع الرسمي في إفريقيا جنوب الصحراء يُعدّ عملية معقدة وطويلة ومكلفة، وهي كلها أسباب تجعل الشركات تفضل الاستمرار في الشكل غير الرسمي.

- صعوبة الحصول على التراخيص وارتفاع تكلفتها:

وهناك عائق آخر أمام الشركات للعمل في الاقتصاد الرسمي، وهو التراخيص، ففي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يوجد في المتوسط ٢٠,١ إجراء ترخيص للأعمال التجارية في صناعة البناء، وتشمل هذه الإجراءات الحصول على التراخيص والتصاريح واستكمال الإخطارات وعمليات التفتيش، وتقديم المستندات اللازمة. كما يتفاوت الرقم الخاص بإفريقيا جنوب الصحراء من (١١) في كينيا وناميبيا إلى (٤٨) في سيراليون.

وتستغرق هذه الإجراءات حوالي ٢٥١,٨ يوماً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتتراوح من (١٢٧) في غانا إلى (٥٦٩) في كوت ديفوار. وفي المتوسط؛ تبلغ تكلفة التسجيل ١,٥٩٧,٣٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، مع حدٍّ أدنى في موريشيوس يبلغ ١٦,٧٪، وحدٍّ أقصى يزيد عن ١٠٠٠٠٪ في بوروندي. وتوضح هذه التكلفة حاجزاً آخر تواجهه المؤسسات عند القيام بمثل هذا الاستثمار[٢].

- ارتفاع الضرائب المفروضة:

إن انتشار الأنشطة غير الرسمية مرتبط بنقاط الضعف في منظومة الضرائب، حيث يُعتبر ارتفاع تلك الضرائب على القطاعات والشركات الإنتاجية عاملاً مثبطاً للدخول ضمن القطاع الرسمي، في حين أن إدخال مشغلي القطاع غير الرسمي ضمن منظومة الضرائب بإفريقيا جنوب الصحراء من شأنه المساهمة في الإيرادات المالية الحكومية بنسبة تصل إلى ٥٥٪ و٧٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دولٍ مثل بوركينا فاسو وبنين على التوالي[٣].

- ضعف الدعم الحكومي:

إن العديد من المؤسسات والعمال غير الرسميين يتأثرون بقرارات الدولة وقوانينها، حيث يكون لها تأثير كبير في فرص تطوير الشركات غير الرسمية، فعندما تقرر الدولة مثلاً تغيير قوانين العمل وسنّ قوانين عقابية؛ فهذا يدفع نحو نمو الاقتصاد غير الرسمي، أي أن القطاع غير الرسمي هو في جزءٍ منه أحد أعراض أوجه القصور المؤسسي والتشريعي للدولة.

---

(١) African Development Bank, Op.cit.

(٢) Dr.Sher Verick, Op.cit, P.8.

(٣) Nancy Benjamin, & Ahmadou aly Mbaye, Op.cit, P.5.

- المساهمة في تقليل جودة البيئة:

توجد دراسات عديدة تؤكد وجود علاقة سلبية بين اقتصاد الظل وجودة البيئة، فالدراسات التجريبية لدراسة تأثير القطاع غير الرسمي على انبعاثات اثنين من ملوثات الهواء (أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت) في أكثر من ١٠٠ دولة معظمها دول إفريقية، خلال الفترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٥م، تُظهر نتائجها التجريبية أن حجم اقتصاد الظل الأكبر يرتبط بانخفاض جودة البيئة لعدم امتثاله لأي معايير بيئية، ووجدوا أيضاً أن هذا التأثير السلبي يتزايد في ظل الدول التي تتسم حكومتها بالفساد السياسي والاقتصادي[١].

خامسا: تأثير كورونا على اقتصاد الظل في إفريقيا جنوب الصحراء:

نظراً لأن العاملين في القطاع غير الرسمي غالباً ما يكون لديهم دخل ضئيل، أو مستوى تأمين وظيفي معدوم، كما يفتقد وجود معاشات تقاعدية أو تأمين صحي، فقد كان لوباء COVID-١٩ عواقب وخيمة على هذا القطاع، حيث أدت الجائحة إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا؛ بسبب الآثار غير المتناسبة للتدابير الوقائية الوبائية على العمال غير الرسميين.

فقد خلص مسح أجراه البنك الدولي في عام ٢٠٢٠م إلى أن الوظائف في المناطق الحضرية تتأثر بشكلٍ خاص؛ خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠م، كما أشار إلى أن ٥٦,٣٪ و٢٩,٤٪ على التوالي في نيجيريا وأوغندا، من المستجيبين للاستبيانات في الحضر، توقفوا عن العمل بسبب COVID-١٩، مقابل ٣٩,٢٪ و١١,١٪ في المناطق الريفية.

كما أن تعرض الكثيرين لخطر الوقوع في براثن الفقر، فضلاً عن العيش في مستوطنات غير رسمية، يعرضهم لمخاطر صحية واجتماعية متزايدة، مما يعيق إنتاجيتهم بشكلٍ أكبر[٢]. وقد عانت النساء اللائي يشغلن أعمالاً غير رسمية بشكلٍ كبير، على سبيل المثال: لم يعد يتم التعاقد مع عاملات المنازل بانتظام خوفاً من أنهن في طريقهن إلى العمل قد يتلامسن مع الأشخاص المصابين[٣] بـ COVID-١٩.

كما أدت تدابير التباعد الاجتماعي إلى انخفاض كبير في طلب الأسر على السلع والخدمات، فانخفضت مبيعات التجزئة للقطاع غير الرسمي في دولٍ مثل جنوب إفريقيا بنسبة الثلثين في أول يومين من إغلاق البلاد. وفي نيجيريا قلّص ثُلثَا المستهلكين إنفاقهم، مما أدى إلى فقدان الدخل وإغلاق الشركات.

وأفادت التقارير أن صناعة البستنة الإثيوبية، التي يتم معظمها في إطار اقتصاد الظل، خسرت ١١ مليون دولار، مما أدى إلى طرد ١٥٠ ألف شخص في النصف الأول من عام ٢٠٢٠م. وزاد الدخل المفقود من ضغوط الطلب، مما أدى إلى حلقة مفرغة دفعت نحو خمسة ملايين شخص في نيجيريا، ومليوني شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحوالي مليوني شخص في كينيا، إلى فقرٍ مدقع.

وأشارت العديد من المسوح خلال فترة ما بعد كورونا إلى أن العمال غير الرسميين والأسر ذات الدخل المنخفض واجهوا أكبر عواقب جائحة COVID-١٩، يتضح هذا في فقدان الدخل بسبب قيود الإغلاق، ونفاد الطعام والمدخرات، وعدم القدرة على تحمل الإيجار ومصاريف المعيشة الأخرى، وفقدان الأصول، والتأخر في دفع رواتب الموظفين.

ويلاحظ أن العاملين في القطاع الرسمي يتمتعون بقدرات أكبر على تحمّل الصدمات الاقتصادية بسبب ارتفاع مستويات الضمان الاجتماعي والتدخلات الحكومية، في حين أن أولئك الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي

---

(١) Hilaire Nkengfack, et.al , "How Does the Shadow Economy Affect Environmental Quality in Sub-Saharan Africa? Evidence from Heterogeneous Panel Estimations", Journal of the Knowledge Economy, 2021, P.1637, available at: https://link.springer.com/article/10.1007/s13132-020-00685-7

(٢) Melis GUVEN, & Raphaela Karlen, Op.cit.

(٣) Mary Njeri Kinyanjui, «The State of the Informal Economy in Africa During the COVID-19 Pandemic», Georgetown Journal of International Affairs, May 11, 2022, available at: https://gjia.georgetown.edu/2022/05/11/the-state-of-the-informal-economy-in-africa-during-the-covid-19-pandemic/

والذيــن لا يتمتعــون بالضمان الاجتماعــي يواجهون أكبر مخاطر الوقوع في براثن الفقر المدقع غير المتوقعة[١].

ومــن هنا؛ يمكن القــول بأن الوبــاء كان بمثابة دعوة لاستيقاظ الحكومات الإفريقية لجلب العاملين في الاقتصاد غير الرســمي إلى طاولة القانون، وأن تجاهلهم ســيعرض نســبة كبيرة من العمال لصدمات من شــأنها أن تؤثر سلباً على التنمية الشاملة للبلدان الإفريقية.

كمــا تجدر الاشــارة إلى أن القطاع غير الرســمي لم يكن مســتفيداً من الحوافز التــى قدمتها الحكومات لدعم القطاعــات الإنتاجية، فمثــلاً يمكن اســتخدام «الحكومة الكينية» كدراســة حالــة لدولة إفريقيــة وضعت عدداً من سياســات التأمين المالي والنقــدي والاجتماعي لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لـ COVID-١٩، وشــملت هــذه الاجــراءات الإعفــاءات الضريبيــة لــذوي الدخل المنخفض، والتخفيضــات الضريبية لذوي الدخل المرتفع، وتخفيض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢٪، وزيادة التمويل للتحويلات النقدية المســتهدفة، وتدابير لزيادة الســيولة في البنــوك التجارية. وعلى الرغم مــن الفوائد المقترحة لحزم الإنقاذ هذه؛ فإنها اســتبعدت إلى حــدٍّ كبير العمال في القطاع غير الرســمي؛ لأن معظمهم ليسوا مدرجين في الفئات الضريبية الرسمية التي تنطبق عليها الإعفاءات، ولا يكسبون أعلى من الحد الضريبي البالغ ٢٤٠٠٠ شلن كيني أو (٢٢٦,٣ دولاراً أمريكياً) شهرياً للتأهل للإعفاء الضريبي[٢].

سادساً: سبل تعزيز الدور الاقتصادي للقطاع غير الرسمي في إفريقيا:

قد يساهم تنظيم القطاع غير الرسمي، والاعتراف بدوره كنشاط مربح في التنمية الاقتصادية، إلى تحسين قدرة العمال غير الرســميين على تلبية احتياجاتهم الأساســية من خلال زيــادة دخولهم وتعزيز وضعهم القانوني، والمســاهمة الأكثر كفاءة في عملية التنمية الشاملة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيــادة الوعي الحكومي الإفريقي بأهمية هذا القطاع، وإتاحة فرص أفضل للحصول على التمويل، وتعزيز توافر المعلومات عن القطاع، ويمكن إجمال أهم تلك السبل فيما يلي:

- تعزيز وعي الحكومات:

يجب على صانعي السياسات في إفريقيا إدراك الدور المهم الذي يلعبه القطاع غير الرســمي في الاقتصاد، حيث إن ربط الاقتصاد غير الرســمي بالمســاعي الإجرامية أو التهرب الضريبي ليس طريقة جيدة لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع في إفريقيا. فهناك حاجة للحكومات الإفريقية لتنســيق سياساتها وإســتراتيجياتها من أجل دعم العاملين بهــذا القطاع، ومســاعدتهم على وضع الإطــار التنظيمي الفعّال لأعمالهم، وتحســين الخدمــات الحكومية المقدمة لهم، وأهمها بيئة الأعمال التجارية، كذلك مســاعدتهم في الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والبنية التحتية.

بالإضافــة إلى ذلــك؛ يجب على صانعي السياســات الأفارقــة أن يكونوا على دراية بعــدم تجانس القطاع غير الرسمي، فوفقاً لدراسة حديثة عن غرب إفريقيا يجب على الحكومات التمييز بين الشــركات الصغيــرة والكبيرة غير الرسمية، حيث تؤدي الفئة الأخيرة دوراً مهماً في الاقتصاد يضاهي دور الشــركات الرســمية الكبرى؛ ومــن ثَمّ ينبغي للحكومــات الإفريقية أن تتبنّى سياســات محددة لإخضاع الشــركات غير الرســمية الكبيرة لتنظيم رســمي شامل، وبخاصة نُظم التسجيل لنظام ضريبي رسمي.

- دعم الوصول إلى التمويل:

يُعدّ الوصول المحــدود إلى التمويل من القطاع المالي الرســمي أحد العوامل الرئيسية التي تفسر تزايد الاقتصاد غير الرســمي. ويمكن أن يكون تسهيل الوصول إلى قنوات التمويل الرســمية، مثل الائتمان الصغير، خطوة أساســية لتشــجيع رواد الأعمال غير الرســميين علــى التحول نحو أنشــطة اقتصادية أكثر رســمية. ومع ذلك؛ فإن زيادة وعي البنوك التجارية التقليدية الكبيــرة بإمكانيات القطاع غير الرسمي أمرٌ ضروري أيضاً، ويحتاج إلى وضع خطط تمويلية لهذا القطاع تحديداً[٣].

---

(١) Issac Khambule, COVID-19 and the informal economy in a small- town in South Africa: governance implications in the post-COVID era, 20 May 2022 PP.4-5, available at: https://www.tandfonline.com/doi/epdf/10.1080/23311886.2022.2078528?needAccess=true&role=button

(٢) Mary Njeri Kinyanjui, Op.cit.

(٣) African Development Bank, Op.cit.

ويجب أن يركز الإدماج المالي على تسهيل الوصول إلى أدوات التمويل المصممة خصيصى لاحتياجات القطاع غير الرسمي، ومن ثَمّ فإن تدابير الحماية الاجتماعية وتعزيز الإنتاجية مجتمعة ستزيد من قدرة الاقتصاد غير الرسمي على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، وهذا من شأنه أن يضع البلدان على طريق قطاع غير رسمي أكثر مرونة وإنتاجية، يضع العمال على مسارٍ مستدام لتحسين سبل العيش[١].

- مشاركة شركاء التنمية:

يُفضّل أن يجمع حوار السياسات بين الجهات الفاعلة غير الرسمية والحكومات وممثلي الحكومات وأصحاب العمل ومنظمات العمال ومنظمات الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك شركاء التنمية، لتحديد التحديات وتبادل الممارسات الجيدة والتعلّم من وجهات النظر بعضهم من بعض، بما في ذلك تعزيز المسارات الفعّالة إلى الإجراءات الرسمية في إفريقيا لتضمن دخول اقتصاد الظل في منظومة رسمية[٢].

- توفير أدوات الحماية الاجتماعية:

كان تقديم الإعانات النقدية الطارئة يُعدّ هو الاستجابة الأكثر فعالية للإغاثة قصيرة الأجل للعاملين بالقطاع غير الرسمي، ومع ذلك، وبالنظر إلى المستقبل، يجب على الحكومات أن تضع سياسات منسقة لحماية العمال غير الرسميين، من خلال وضع إستراتيجية ثلاثية الأبعاد تتضمن: برامج شبكات الأمان الاجتماعي، وخطط التأمين الاجتماعي المبتكرة، وتدابير تحسين الإنتاجية، لدعم القطاع غير الرسمي.

وبشكلٍ عام؛ يجب أن تستفيد تدخلات الحماية الاجتماعية من التكنولوجيا الرقمية في التوعية والاستهداف، والبنية التحتية الحديثة لنظام الدفع، والمنصات الآلية مثل السجلات الاجتماعية المتكاملة التي تساعد في تقييم التدابير المناسبة لتعزيز مرونة وإنتاجية مجموعاتٍ مختلفة من العمال غير الرسميين[٣].

وختاماً:

يمكن القول بأن إضفاء الطابع الرسمي على اقتصاد الظل يجب أن يكون هدفاً رئيسياً في إستراتيجيات وخطط التنمية الشاملة للدول الإفريقية. كما يجب أن تركز السياسة المتعلقة بإضفاء الطابع الرسمي بشكلٍ أكبر على الشركات غير الرسمية الكبيرة، حيث تمتلك هذه الشركات بالفعل القدرة على العمل مثل الشركات الرسمية، ويمكن أن يؤدي تطبيق اللوائح التنظيمية المستندة للقواعد إلى تحفيزها على التحول إلى وضع الشركة الرسمي، وهذا يتطلب بالتأكيد تكوين قاعدة بيانات شاملة ومدققة لكل الأنشطة الإنتاجية غير الرسمية، وتجهيز بنية خاصة لمعرفة حجم ودور وتشابكات هذا القطاع غير الرسمي مع اقتصاد الدولة الرسمي.

كما أن السير قُدماً في تنفيذ خطط الشمول المالي قد تسهم بشكلٍ كبير في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ولذلك من الضروري وجود كيانات مؤسسية ينضم إليها مقدمو الخدمة أو السلعة من الأفراد المتعاملين بالأنشطة غير الرسمية، لتعمل كحاضنة رسمية لهذه الكيانات، يكون منوطاً بها العمل على تفعيل الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة لتلك الكيانات.

وأخيراً؛ لابد من إقامة حملات توعية مكثفة لنشر الوعي بين المتعاملين وصغار المستثمرين في هذا القطاع بدول إفريقيا، بإيجابيات ومزايا التحول إلى الاقتصاد الرسمي من حيث التسهيلات والحوافز التي تقدمها الدول، وكذا التسهيلات البنكية، وترسيخ ثقافة استخدام المعاملات المالية إلكترونياً، والقضاء على ثقافة المعاملات النقدية، والتي تمثل العائق الأول أمام كشف حجم الاقتصاد غير الرسمي وضمه للمظلة الرسمية للدولة، وهو الأمر الذي يتطلب جهود حكومية إفريقية مكثفة لتذليل العقبات والمخاوف التي تواجه العاملين باقتصاد الظل ■

(١) Melis GUVEN, & Raphaela Karlen, Op.cit.

(٢) United Nations Development Programme, & African Development Bank, Op.cit.

(٣) Melis GUVEN, & Raphaela Karlen, Op.cit.